

بارومتر الأعمال

العدد 67 لعام 2023



تقييم الأداء للفترة أبريل - يونيو 2023
والتوقعات للفترة يوليو - سبتمبر 2023
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

برعاية



THE BANK TO TRUST

بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو 2023

العدد 67

المحتويات

- ملخص تنفيذي 2
- التقرير التفصيلي 5
- المنهجية 5
- نظرة عامة على الاقتصاد الكلي 7
- مؤشر بارومتر الأعمال 12
- أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي 12
- ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة،
وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة 16
- ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية 22
- ملحق الجداول 26



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أبريل - يونيو 2023) وتوقعاته للربع (يوليو - سبتمبر 2023) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يناير - مارس 2023) والربع المناظر (أبريل - يونيو 2022). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2023)، وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي.¹

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

عالميا، توقع صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر في يوليو 2023، نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3% خلال عامي 2023 و2024 مقابل 3.5% عام 2022. ورغم أن هذا المعدل لا يزال أقل من المتوسط السنوي التاريخي خلال الفترة (2019-2000) البالغ 3.8% إلا أنه يعد تحسنا بمقدار 0.2 نقطة عن توقعاته في أبريل 2023. ويعكس هذا التحسن الطفيف العديد من المتغيرات، ومنها التوصل لتسوية أزمة سقف الدين في الولايات المتحدة واحتواء اضطرابات القطاع المالي فيها، علاوة على تعافي سلاسل الإمداد وتراجع تكلفة الشحن ومدد الاستلام.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض التضخم العالمي تدريجيا من 8.7% في عام 2022 إلى 6.8% في 2023 ثم الي 5.2% في عام 2024 بسبب تراجع أسعار السلع، والطاقة، والغذاء عن ذروتها في 2022. وساهم في هذا التراجع عودة سلاسل الإمداد إلى مسارها الطبيعي واستمرار تشديد السياسة النقدية لكن لا يزال معدل التضخم أعلى من مستوياته قبل الجائحة.

ولا يزال النمو العالمي محاط بالعديد من المخاطر الناجمة عن توقعات باستمرار معدلات التضخم المرتفعة التي قد تدفع للمزيد من التشديد النقدي مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، خاصة إذا حدثت صدمات سواء تتعلق بالأزمة الروسية الأوكرانية أو حالة الطقس، بالإضافة إلى توقعات بتباطؤ التعافي الاقتصادي في الصين نتيجة انكماش الاستهلاك واضطرابات القطاع العقاري. وأخيرا، ارتفاع تكاليف الاقتراض التي تتحملها الاقتصادات الصاعدة والنامية يزيد من مخاطر المديونية الحرجة (IMF 2023).²

محليا، لازالت معدلات التضخم أعلى من المستهدفة وقد قرر البنك المركزي المصري الاستمرار في تبني سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التوقعات باستمرار الضغوط التضخمية؛ حيث قام برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لـ 19.25% واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 19.25%، و20.25% على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والضخم بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 19.75%.

تأثر مجتمع الأعمال سلبا بهذه السياسات وبغيرها من المعوقات التي تواجهه محليا، علاوة على تأثيره بتباطؤ الاقتصاد العالمي وهو ما انعكس في استمرار تراجع كل من مؤشر مديري المشتريات ومؤشر بارومتر الأعمال.

مازالت قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من 50 نقطة (المستوى المحايد) حيث سجل المؤشر 49.1 في يونيو 2023. ويرجع هذا الانكماش إلى أسباب عالمية ترتبط بتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتدهور أوضاع التصنيع العالمية في ضوء الأزمات العالمية والجيوسياسية مع عدم اليقين. وعلى المستوى المحلي، برغم التحسن النسبي في مؤشرات إنتاج القطاع الخاص غير النفطي إلا أن ارتفاع تكاليف الإنتاج أثر سلبا على التصدير

¹ تم إجراء المسح خلال الفترة من 2 يوليو حتى 6 أغسطس 2023.

² International Monetary Fund (IMF), 2023. World Economic Outlook Update: Near-Term Resilience, Persistent Challenges. July, IMF.

والمبيعات المحلية فضلا عن تراجع طلبيات التصدير نتيجة تراجع الطلب العالمي، واتبعت الشركات الحذر والحيلة فيما يتعلق بالتوسع في التوظيف (S&P Global 2023).³

تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تقييم الأداء: شهدت الفترة محل الدراسة (أبريل - يونيو 2023) استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال حيث سجل انخفاضا قدره 5 نقاط عن المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. ويعكس ذلك استمرار التحديات التي تواجه الشركات نتيجة عودة مشكلة نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة بسبب عدم توافر العملة الأجنبية ووجود سوق سوداء بأسعار متعددة بعد أن شهد الربع السابق انفراجة مؤقتة في الإفراج عن الواردات. يُضاف إلى ذلك معاناة المصانع من انقطاع الكهرباء وعدم توافر الوقود (المازوت). وعلى المستوى الكلي، تعاني الشركات من تراجع الطلب المحلي نتيجة لضعف القوة الشرائية مع استمرار التضخم، بالإضافة لتراجع الطلب الخارجي بسبب عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التصديرية في موعدها نظرا لعدم حل مشكلات نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج مما دفع عملاء هذه الشركات إلى البحث عن أسواق تصديرية أخرى غير السوق المصري.

التوقعات: سجل مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2023) قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وأعلى من مثيله في الربعين السابق والمناظر. ولا يعكس هذا الارتفاع توقعات بتحسن الأعمال وإنما يعكس هذا الارتفاع أسباب إحصائية بالأساس؛ حيث توقعت معظم القطاعات ثبات الأداء المتدرج خلال الربع القادم نتيجة توقعات باستمرار الصعوبات التي تواجه الشركات من نقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وصعوبة المنافسة.

أهم المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة:

أفادت كافة الشركات باستمرار التضخم في تصدر قائمة المعوقات خلال الربع الحالي نظرا لتداعياته على جانبي العرض والطلب؛ فمن ناحية تسبب ارتفاع التضخم في تراجع الطلب على المنتجات، ومن ناحية أخرى أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع العرض وانخفاض حجم الأعمال وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. يليه تغير سعر الصرف والذي كان السبب في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشوه سعر الصرف لوجود أكثر من سعر بالسوق وعدم وضوح سياسة سعر الصرف وبالتالي عدم القدرة على وضع تقديرات لأسعار المنتجات للتعاقدات الآجلة. ويأتي ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة التالية من المعوقات؛ حيث أدى إلى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد، العالمية ونقص الخامات وزيادة أسعارها مما ترتب عليه عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وضعف المبيعات في الأسواق المحلية. وتشمل قائمة المعوقات أيضا ضعف القوة الشرائية الناتجة عن التضخم، يليها المنظومة الضريبية متمثلة في ارتفاع معدلات الضرائب وتعدد الأوعية الضريبية بالنسبة للمشروعات يليها إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، وتأخر الإجراءات، وطول المدة التي تستغرقها، علاوة على استمرار التحديات المرتبطة بزيادة رسوم الخدمات الحكومية دون أن يقابلها تحسن حقيقي فيها، ومنها رسوم التأمينات الجمركية ورسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل، والرسوم الخاصة بهيئة تنمية الصادرات وهيئة سلامة الغذاء والأمن الصناعي.

أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة:

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها تحسين سياسات الاستثمار التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام، مع ضرورة مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال في اتخاذ القرارات التي من شأنها تحسين الاستثمار، ومن ثم الاهتمام بآليات التحول الرقمي لما يترتب عليه من تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود. ولا يزال الطلب على تحسين المنظومة الضريبية وتقليل عدد الأوعية الضريبية يشكل أحد الأولويات التي يمكن أن تسهم في تحسين مناخ الاستثمار بوجه عام.

³ S&P Global. 2023. Purchasing Managers Index (PMI)

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي

راما سعيد - اقتصادي أول

رشا سيف - اقتصادي أول

محمد حسني - اقتصادي

أحمد داوود - اقتصادي

مهند مهدي - اقتصادي

ماريان عادل - اقتصادي

الحسين عصام - باحث اقتصادي

حبيبة محسن - باحث اقتصادي

أحمد فتحي - باحث ميداني

حسام خاطر - باحث ميداني

محمد خاطر - باحث ميداني

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى

إبراهيم الإمبابي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات

محمد لهيطة - المدير المالي والإداري

أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي

ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي

محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد

عمر موافى - مساعد

وليد إبراهيم - مساعد

ناجي طارق - مساعد

طارق عطيه - مساعد

التقرير التفصيلي

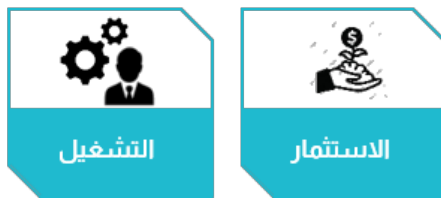
المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

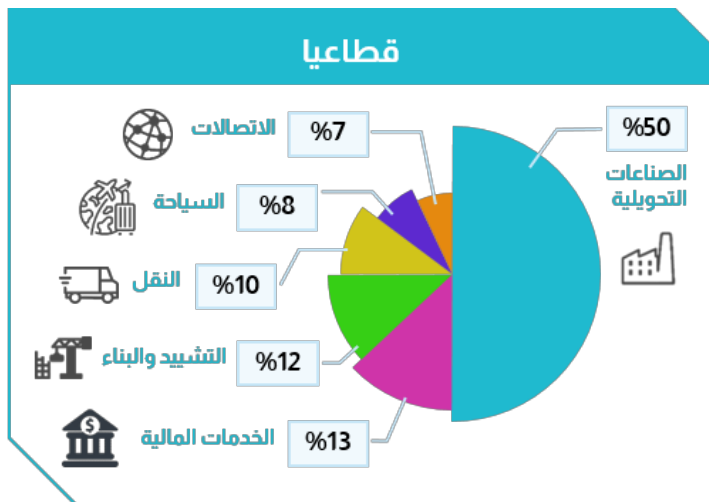
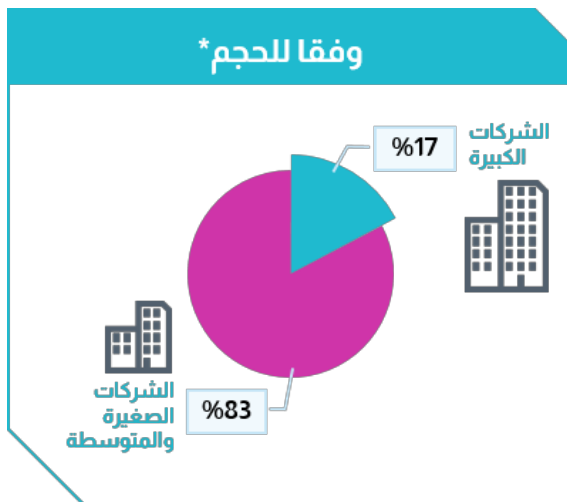


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعافٍ مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، والتي فاقمت من هذه التحديات؛ حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

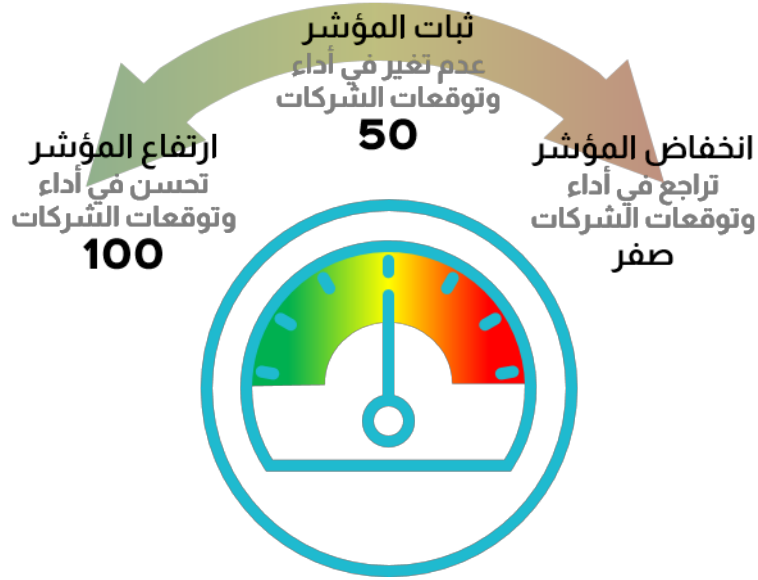
ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (أبريل-يونيو 2022) وتوقعاتها للربع (يوليو-سبتمبر 2022).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،
S و هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل
متغير باستخدام المعادلة الآتية:

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة محلياً حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

تحسن تدريجي طفيف ومخاطر مستمرة

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يوليو 2023 نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3% خلال عامي 2023 و2024 وذلك مقارنة بـ 3.5% عام 2022. ورغم أن هذا المعدل لا يزال أقل من المتوسط السنوي التاريخي للفترة (2000-2019) البالغ 3.8% إلا أنه يمثل تحسناً بمقدار 0.2 نقطة عن توقعاته في أبريل 2023. ويعكس هذا التحسن الطفيف العديد من المتغيرات، ومنها التوصل لتسوية أزمة سقف الدين في الولايات المتحدة، واحتواء اضطرابات القطاع المالي فيها، علاوة على تعافي سلاسل الإمداد وتراجع تكلفة الشحن ومدد الاستلام إلى مستويات ما قبل الجائحة.

تباين النمو العالمي ما بين المناطق والقطاعات، فعلى مستوى المناطق تظل الاقتصادات المتقدمة هي المحرك لانخفاض النمو حيث من المتوقع انخفاض معدل نموها لنحو 1.5% في عام 2023 مقابل 2.7% عام 2022. ويرجع ذلك لتباطؤ معدلات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، بينما تستقر توقعات النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية حول 4% خلال عامي 2023 و2024. وعلى مستوى القطاعات، تعد الخدمات هي القطاع الذي ساند النمو الاقتصادي العالمي المتحقق خلال عام 2023، بينما تشهد القطاعات غير الخدمية بما فيها الصناعة التحويلية حالة من الضعف نتيجة تراجع كل من الاستهلاك والاستثمار، وبطء الإنتاج العالمي والتجارة الدولية (IMF 2023).

وقد تراجع مؤشر مدير المشتريات في شهر يونيو إلى أدنى مستوى له منذ بداية العام الجاري ليسجل 48.8 نقطة متراجعا بنحو 1.6% مقارنة بشهر مايو نتيجة تراجع جميع المؤشرات الفرعية، عدا التوظيف الذي شهد ثباتاً. وانخفضت مستويات الإنتاج في أغلب دول العالم عدا عشرة دول منها سبع آسيوية، وكانت الهند، وتايلاند، وروسيا واندونيسيا على رأس هذه الدول (IHS Markit 2023).⁴

ويتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض التضخم العالمي تدريجياً من 8.7% في عام 2022 إلى 6.8% في 2023 ثم إلى 5.2% في عام 2024 بسبب تراجع أسعار السلع، والطاقة، والغذاء عن ذروتها في 2022. وساهم في هذا التراجع عودة سلاسل الإمداد إلى مسارها الطبيعي واستمرار تشديد السياسة النقدية. ولكن لا يزال معدل التضخم أعلى من مستوياته قبل الجائحة.

ولا يزال النمو العالمي محاطاً بالعديد من المخاطر الناجمة عن توقعات استمرار معدلات التضخم المرتفعة التي قد تدفع لتبني مزيد من التشديد النقدي مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، خاصة إذا حدثت صدمات سواء تتعلق بالأزمة الروسية الأوكرانية، أو بحالة الطقس، بالإضافة إلى توقعات بتباطؤ التعافي الاقتصادي في الصين نتيجة انكماش الاستهلاك واضطرابات القطاع العقاري. وأخيراً، ارتفاع تكاليف الاقتراض التي تتحملها الاقتصادات الصاعدة والنامية يزيد من مخاطر المديونية الحرجة (IMF 2023).⁵

IHS Markit. 2023. J.P.Morgan Global Manufacturing PMI, July, IHS Markit.⁴

2023. World Economic Outlook Update: Near-Term Resilience, Persistent Challenges. July, IMF. IMF⁵

وعلى مستوى الاقتصاد المصري



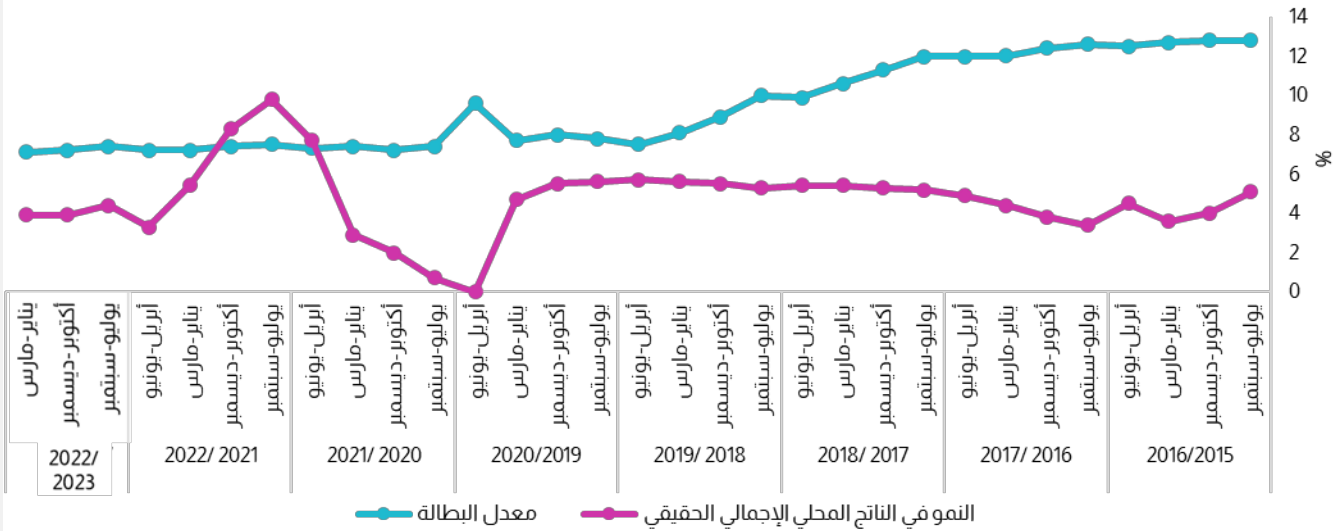
يتوقع البنك الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد المصري ليكون في حدود 4٪ خلال عامي 2023 و2024 قبل أن يرتفع إلى 4.7٪ في 2025، وأرجع ذلك إلى النقص الحاد في موارد النقد الأجنبي وتدهور قيمة العملة المحلية⁶ (البنك الدولي 2023).

واستمر الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر على مدار العامين الماضيين، فلا تزال قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من 50 نقطة (المستوى المحايد) حيث سجل المؤشر 49.1 نقطة في يونيو 2023. ويرجع هذا الانكماش إلى أسباب عالمية ترتبط بتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتدهور أوضاع التصنيع العالمية، في ضوء الأزمات العالمية والجيوسياسية مع عدم اليقين. وعلى المستوى المحلي، برغم التحسن النسبي في مؤشرات إنتاج القطاع الخاص غير النفطي إلا أن ارتفاع تكاليف الإنتاج أثر سلباً على التصدير والمبيعات المحلية فضلاً عن تراجع طلبات التصدير نتيجة تراجع الطلب العالمي، واتبعت الشركات الحذر والحيلة فيما يتعلق بالتوسع في التوظيف (S&P Global 2023)⁷.

ويستعرض الجزء التالي أحدث التطورات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقاً لأحدث بيانات منشورة حتى تاريخ نشر هذا التقرير.

وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استقر معدل النمو خلال (يناير - مارس من العام المالي 2023/2022 عند نحو 3.9% وبذلك يقدر معدل النمو المتوقع خلال النصف الأول من العام المالي الجاري 4.2%. وسجل معدل البطالة نحو 7.1% خلال الربع الثالث من العام المالي 2023/2022 بانخفاض 0.1% عن الربع السابق من ذات العام (الشكل 1).

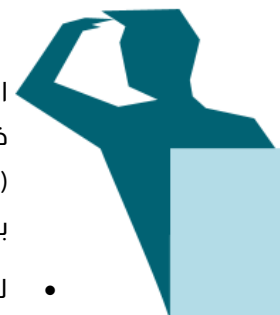
الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة خلال الفترة (2016/2015-2023/2022)



المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

World Bank Global Economic Prospects, June 2023.⁶

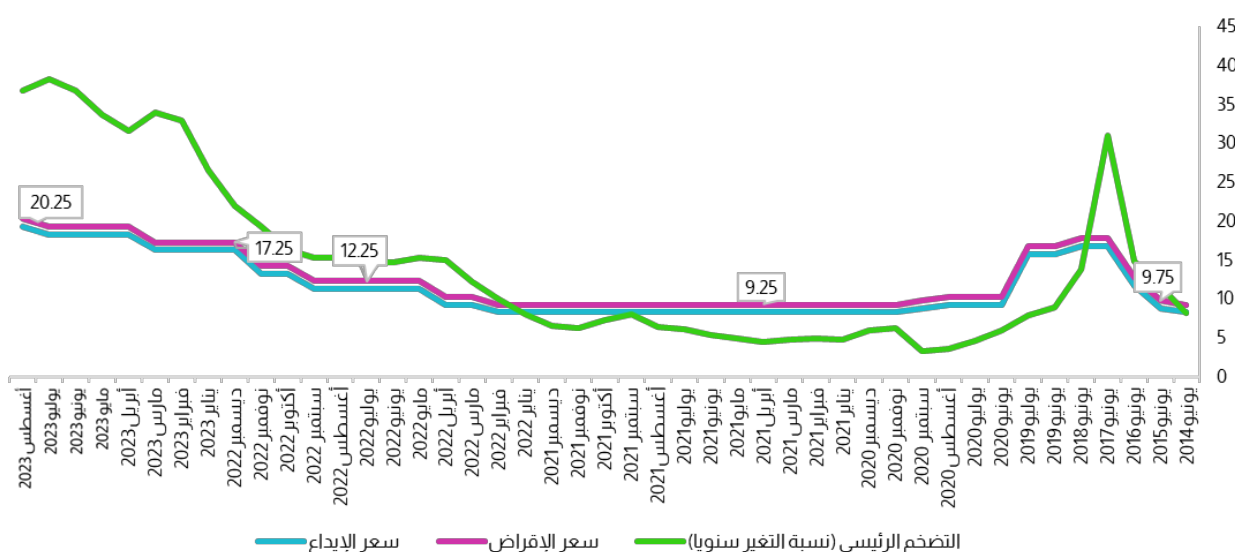
S&P Global. 2023. Purchasing Managers Index (PMI)⁷



استمر معدل التضخم السنوي في الارتفاع منذ يناير 2022 ووصل لنحو 36.8% خلال يونيو 2023 مقابل 14.7% خلال يونيو 2022، ويعد تبني سعر صرف مرن للجنيه وانخفاض قيمته أحد أسباب الموجة التضخمية الأخيرة (الشكل 2). وجاء أكبر ضغط تصاعدي من أسعار المواد الغذائية والمشروبات والأثاث والأجهزة المنزلية بالإضافة إلى الخدمات الفندقية والمطاعم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2023).⁸

- لتفادي الضغوط التضخمية والسيطرة على التضخم، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 3 أغسطس 2023 رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 19.25%، 20.25% و19.75%، على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 19.75%.⁹

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، *النشرة الإحصائية الشهرية*، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 3 أغسطس 2023، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين*، أعداد مختلفة.

- **على جانب المالية العامة**، ارتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من العام المالي 2023/2022 (أبريل-يونيو 2023) إلى 5.8% مقارنة بـ 5.17% في الربع المناظر من العام السابق. ويرجع ذلك العجز إلى نمو المصروفات بنحو 27.5%، بينما نمت الواردات بنحو 20% فقط.¹⁰
- **على صعيد المعاملات الخارجية**، سجل ميزان المدفوعات خلال الربع الأخير من العام المالي 2023/2022 فائضا كليا بلغ 281.9 مليون دولار مقارنة بعجز كلي بلغ نحو 7.3 مليار دولار خلال العام المالي السابق 2022/2021. وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:¹¹

⁸ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2023، *النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين*، يونيو 2023، إصدار يوليو.

⁹ البنك المركزي المصري، 2023، *بيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 3 أغسطس 2023*.

¹⁰ وزارة المالية، 2023، *التقرير المالي الشهري*، يونيو 2023.

¹¹ البنك المركزي المصري، *بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2023/2022*.



(1) **حساب المعاملات الجارية:** تراجع عجز حساب المعاملات الجارية بنحو 61.2% عن قيمته خلال العام المالي السابق ليسجل 5.3 مليار دولار خلال الفترة يوليو 2022-مارس 2023 من العام المالي 2023/2022 ويُعزى ذلك إلى ما يلي:

- تراجع العجز التجاري بنحو 10 مليار دولار (29.8%) ليسجل 23.6 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تراجع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بنحو 12.4 مليار دولار (32.9%) ليسجل 25.2 مليار دولار، نتيجة لانخفاض الواردات غير البترولية بنحو 22% عن قيمتها خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق لتسجل 44.5 مليار دولار بينما سجلت الصادرات غير البترولية 19.3 مليار دولار.
- تحسن الإيرادات السياحية بمعدل 25.7% لتسجل 10.3 مليار دولار في أول 9 شهور من العام المالي 2023/2022 مقابل 8.2 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق (2022/2021) لارتفاع عدد الليالي السياحية وعدد السياح الوافدين.
- تصاعد حصيلة المرور في قناة السويس بمعدل 22.3% لتسجل نحو 6.2 مليار دولار (مقابل نحو 5.1 مليار دولار) مما ساهم في ارتفاع متحصلات النقل بمعدل 41.4% لتسجل 9.9 مليار دولار (مقابل نحو 7 مليار دولار).

وقد حد من زيادة عجز الحساب الجاري ما يلي:

- انخفاض الفائض في الميزان التجاري البترولي بمعدل 59.5% مسجلا نحو 1.7 مليار دولار (مقابل 4.1 مليار دولار) بسبب انخفاض الصادرات البترولية بمقدار 1.3 مليار دولار مع ارتفاع الواردات البترولية بمقدار 1.2 مليار دولار.
- انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 26.1% لتقتصر على نحو 17.5 مليار دولار.
- ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل 198% إلى نحو 13.5 مليار دولار.

(2) **الحساب الرأسمالي والمالي:** سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو 8.1 مليار دولار (مقابل نحو 10.8 مليار دولار) وذلك كمحصلة للتطورات التالية:

- سجل التغيير في التزامات البنك المركزي صافي تدفق للداخل بلغ نحو 3 مليار دولار (مقابل نحو 16.4 مليار دولار).
- تراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك بقيمة 793.2 مليون دولار (تدفقا للداخل)، مقابل تراجع بمقدار 3.6 مليار دولار في الفترة المناظرة.
- تراجع صافي التدفق للخارج من الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر ليقصر على نحو 3.4 مليار دولار (من 17.2 مليار دولار).
- ارتفاع صافي التدفق للداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلا نحو 7.9 مليار دولار مقابل نحو 7.3 مليار دولار خلال الفترة يوليو 2022 - مارس 2023 من السنة المالية 2023/2022؛ حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 8.9 مليار دولار (مقابل 9 مليار دولار) لارتفاع كل من صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة، وصافي الأرباح المرحلة، بينما تراجع كل من حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين وصافي الاستثمارات الواردة لشراء العقارات بمعرفة غير المقيمين. وارتفع صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل في قطاع البترول ليصل إلى نحو 4.2 مليار دولار.

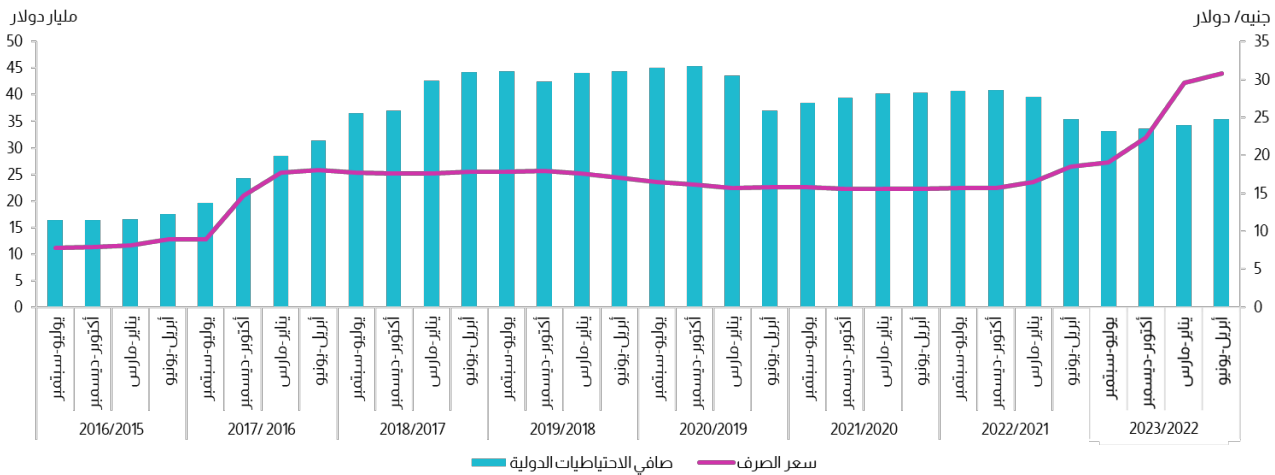


دولار (مقابل 3.8 مليار دولار) في الوقت الذي تراجعت فيه التحويلات للخارج لتسجل 5.1 مليار دولار (مقابل 5.4 مليار دولار). وكان هناك تحسن في صافي التدفق للخارج ليقصر على 925 مليون دولار (مقابل 1.7 مليار دولار).

بلغ رصيد الدين الخارجي لمصر نحو 162.9 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2022 بارتفاع 12% عن قيمته في ديسمبر 2021 و بمعدل 4.6% مقارنة بيونيو 2022. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 7.2 مليار دولار أمريكي، بينما لم يؤثر انخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي على انخفاض رصيد الدين سوى بنحو 34.6 مليون دولار. وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد بلغت نحو 11.9 مليار دولار أمريكي خلال الفترة يوليو-ديسمبر 2023/2022 (الأقساط المسددة نحو 9.1 مليار دولار أمريكي، والفوائد المدفوعة نحو 2.8 مليار دولار أمريكي). وسجلت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 35.5% بنهاية ديسمبر 2022.¹²

وارتفع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بنحو 109 مليون دولار، ليلغ نحو 34.66 مليون دولار بنهاية شهر مايو 2023، مقارنة بنحو 34.551 مليار دولار بنهاية شهر أبريل 2023. كما واصل سعر صرف الجنيه تدهوره أمام الدولار ليسجل 30.839 جنيها في مايو 2023¹³ (الشكل 3).

الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أرقام مختلفة؛ ووزارة المالية.

¹² البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مايو 2023.
¹³ البنك المركزي المصري، خبر: صافي الإحتياطيات الدولية يصل إلى 34,660.4 مليون دولار أمريكي في نهاية مايو 2023.

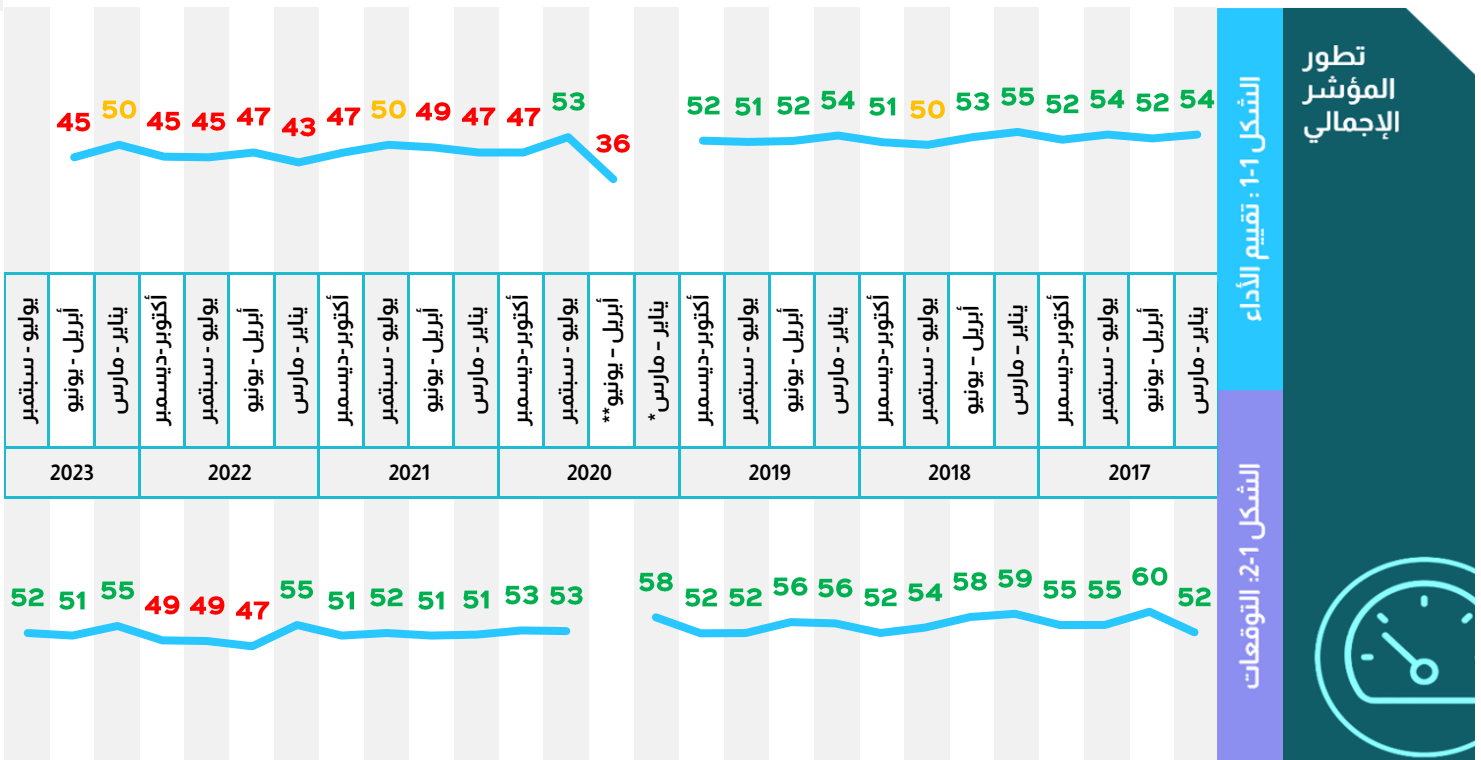
مؤشر بارومتر الأعمال

أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

ترجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة بصورة أكثر حدة عن الربع السابق، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى القطاعات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

شهدت الفترة محل الدراسة (أبريل - يونيو 2023) استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال حيث سجل انخفاضا بمقدار 5 نقاط عن المستوى المحايد، وهو أداء أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. ويعكس ذلك استمرار التحديات التي تواجه الشركات نتيجة عودة مشكلة نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة بسبب عدم توافر العملة الأجنبية ووجود سوق سوداء بأسعار متعددة بعد أن شهد الربع السابق انفراجة مؤقتة في الإفراج عن الواردات. يُضاف إلى ذلك معاناة المصانع من انقطاع الكهرباء وعدم توافر الوقود (المازوت). وعلى المستوى الكلي، تعاني الشركات من تراجع الطلب المحلي نتيجة ضعف القوة الشرائية مع استمرار التضخم، بالإضافة لتراجع الطلب الخارجي بسبب عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التصديرية في موعدها لعدم حل مشكلات نقص المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج مما دفع عملاء هذه الشركات إلى البحث عن أسواق تصديرية أخرى غير السوق المصري (الشكل 1-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

سجل مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2023) قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطتين ومن مثيله في الربعين السابق والمناظر، ولا يعكس هذا الارتفاع توقعات بتحسن الأعمال وإنما يرجع لأسباب إحصائية بالأساس؛ حيث توقعت الشركات استمرار الصعوبات التي تواجهها من نقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وصعوبة المنافسة. وهذا ما سيوضح بالتفصيل من خلال المؤشرات الفرعية (الشكل 2-1).

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

لا يوجد تباين واضح في مؤشر الأداء والتوقعات بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة حيث سجل مؤشر الأداء لكافة الشركات تراجعاً بخمس نقاط عن المستوى المحايد. ويقارب مؤشر الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع الحالي نظيره للربعين السابق والمناظر. وسجل مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة أكبر نسبة تراجع؛ حيث انخفض بوتيرة أكثر حدة (8 نقاط) عن الربع السابق، وإن كان لا يوجد تباين كبير مع الربع المناظر. وهذا يدل على أن ارتفاع المؤشر خلال الربع السابق كان بمثابة انفراجة مؤقتة للشركات وسرعان ما عادت الصعوبات للظهور مرة أخرى (الشكل 3-1).

وبالنسبة لمؤشر التوقعات، فقد سجلت كافة الشركات قيماً أعلى من المستوى المحايد؛ حيث حققت الشركات الكبيرة نفس قيم الربع السابق وأداء أفضل من الربع المناظر بأربع نقاط، بينما سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أعلى من الربعين السابق والمناظر. (الشكل 4-1).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم - تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
45	أبريل - يونيو 2023	45
53	يناير - مارس 2023	47
46	أبريل - يونيو 2022	47

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم - التوقعات	الشركات الكبيرة
51	يوليو - سبتمبر 2023	52
50	أبريل - يونيو 2023	52
49	يوليو - سبتمبر 2022	48

المصدر: نتائج الاستبيان.

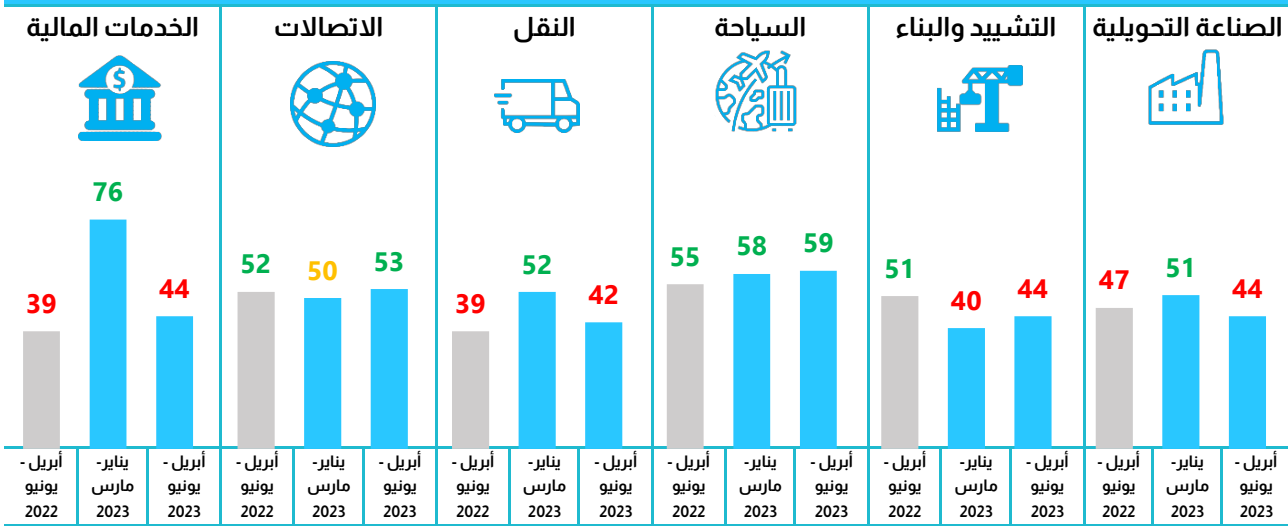
3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

تدهور أداء معظم القطاعات الاقتصادية، وتحديدًا، **الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والنقل، والخدمات المالية؛** حيث سجل جميعها قيماً دون المستوى المحايد، بينما سجل قطاعا **الاتصالات والسياحة** قيماً أعلى من المستوى المحايد (الشكل 5-1).

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقاً لآراء العينة، ومقارنته بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل **قطاع الصناعات التحويلية** قيماً أقل من المستوى المحايد بـ 6 نقاط، وهو أداء أقل من مثيله في الربعين السابق والمناظر. ويرجع التدهور في أداء القطاع إلى عدة أسباب منها: نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها، وضعف التصدير بسبب لجوء العملاء لأسواق أخرى لعدم التزام الشركات المصرية بالمواعيد المحددة للتسليم، وارتفاع أسعار المنتجات مقارنة بالأسواق الأخرى مما أضعف تنافسيتها الخارجية، بالإضافة إلى عجز رأس المال العامل بسبب تأخر صرف دعم الصادرات وتعدد الأوعية الضريبية.
- انخفض مؤشر الأداء ل**قطاع التشييد والبناء** دون المستوى المحايد بـ 6 نقاط خلال الربع محل الدراسة، إلا أنه أفضل من الربع السابق بـ 4 نقاط وأقل من الربع المناظر بـ 7 نقاط، ويُعزى هذا التدهور في الأداء إلى ضعف السيولة في السوق، وارتفاع المواد الخام المستوردة، كما لا يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات الترخيص، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وزيادة الأعباء الضريبية عليه.

الشكل 1-5: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

- حقق قطاع السياحة أعلى قيمة لمؤشر الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بمقدار 9 نقاط، وهو أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، نتيجة زيادة عدد السائحين الوافدين خلال تلك الفترة وافتتاح المتاحف الجديدة وتنشيط الرحلات الداخلية وموسم الحج وعودة العاملين من الخارج والإجازات الصيفية.
- وكان أكثر القطاعات تدهورا هو قطاع النقل؛ حيث سجل قيما أقل من المستوى المحايد بـ 8 نقاط وأقل من الأداء السابق بـ 10 نقاط وأفضل من المناظر بـ 3 نقاط. ويعود هذا التراجع إلى ضعف عملية الاستيراد والتصدير التي تعتمد عليها شركات النقل والشحن ناهيك عن تواضع أداء معظم القطاعات المختلفة.
- تجاوز مؤشر الأداء لقطاع الاتصالات المستوى المحايد بـ 3 نقاط خلال الربع محل الدراسة، وهو أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى زيادة الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الحديثة، والإفراج الجمركي المؤقت عن البضائع والخامات خلال الربع السابق، علاوة على وجود تعاقدات جديدة للشركات.
- سجل قطاع الخدمات المالية انخفاضا عن المستوى المحايد بـ 6 نقاط وأقل من الربع السابق بـ 32 نقطة، وإن كان أفضل من الربع المناظر بـ 5 نقاط. ويرجع ذلك إلى كثرة العطلات خلال الفترة محل الدراسة وانخفاض ساعات العمل مما خفض معدلات التداول.

أما على مستوى التوقعات، فقد تجاوزت التوقعات للربع القادم المستوى المحايد لكافة القطاعات، فيما عدا قطاع التشييد والبناء، والذي سجل مؤشر التوقعات الخاص به قيما أقل من المستوى المحايد.

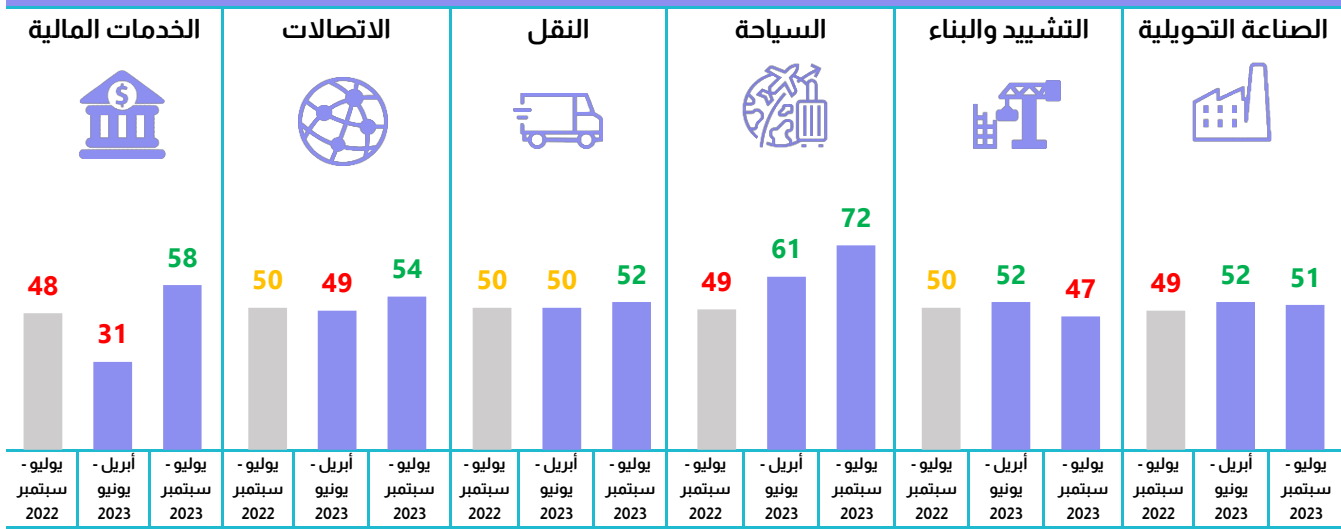
ويأتي ارتفاع التوقعات نتيجة توقع غالبية القطاعات ثبات الأداء الحالي خلال الربع القادم وليس تحسنه، باستثناء قطاعي السياحة والخدمات المالية واللذان يتوقعان تحسنا في الأداء خلال الربع القادم.

وفيما يلي تحليل لتوقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- جاءت توقعات قطاع الصناعات التحويلية أقل من الربع السابق بنقطة واحدة وأفضل من المناظر بنقطتين. ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤشرات تشير إلى قرب تحسن الأوضاع خاصة فيما يخص تدابير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد ومن ثم سيستمر القطاع بنفس معدلات الإنتاج لحين توافر الخامات، بالإضافة إلى ضعف الطلب في السوق الداخلي في ظل ارتفاع التضخم، وضعف السوق الخارجي مع ارتفاع الأسعار مقارنة بالأسواق الشبيهة.
- جاءت أقل التوقعات حيال الربع القادم لقطاع التشييد والبناء والذي سجل قيما دون المستوى المحايد بـ 3 نقاط وأقل من الربعين السابق والمناظر، وذلك نتيجة بطء الحكومة في اتخاذ قرارات من شأنها تحسين أداء القطاع مثل إصدار قانون المصالحات الجديد. بالإضافة إلى حالة الركود في الطلب، وضعف السيولة، وارتفاع المواد الخام المستوردة، والمعوقات المرتبطة بتراخيص البناء والارتفاعات، ووجود منافسة شديدة بين القطاع الخاص والهيئة الهندسية (الشكل 1-6).

- وجاءت أفضل التوقعات لقطاع السياحة والذي سجل قيما تجاوزت المستوى المحايد ب 22 نقطة، وأفضل من الربعين السابق والمناظر. وربما يُعزى ذلك إلى توقعات بتحسّن مستوى التسويق للسياحة في الفترة القادمة من خلال غرفة السياحة، وموسم السياحة الدينية.
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع الاتصالات خلال الربع القادم أعلى من المستوى المحايد ب 4 نقاط، وأعلى من الربعين السابق والمناظر، وذلك لتوقع تعاقدات جديدة لتطوير برامج الشركات، مع لجوء الدولة للتحويل الرقمي والفاتورة الإلكترونية، وبداية حركة المدارس والجامعات مما يزيد الطلب على برامج الأمن والحماية للبيانات وتنقية المعلومات.
- تجاوز مؤشر التوقعات لقطاع النقل خلال الربع القادم المستوى المحايد بنقطتين مسجلا قيما أعلى من الربعين السابق والمناظر، مما يعكس صعوبة التنبؤ في ظل الظروف الراهنة، ومشكلات عدة من بينها انخفاض الواردات بسبب الصعوبات التي تواجه المستثمرين في تدبير العملة الأجنبية، وضعف العمل بقطاع التشييد والبناء، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية التي لها تأثير سلبي على حركة التجارة العالمية بصفة عامة.
- وجاءت توقعات قطاع الخدمات المالية حيال الأداء خلال الربع القادم متفائلة، حيث تجاوزت قيم مؤشر التوقعات المستوى المحايد ب 8 نقاط، وأفضل من توقعات الربعين السابق والمناظر، وذلك في ضوء الفرص الاستثمارية المستقبلية من خلال الطروحات الحكومية، كما أصبح الاستثمار في الأسهم ملاذا آمنا في ظل ارتفاع التضخم.

الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

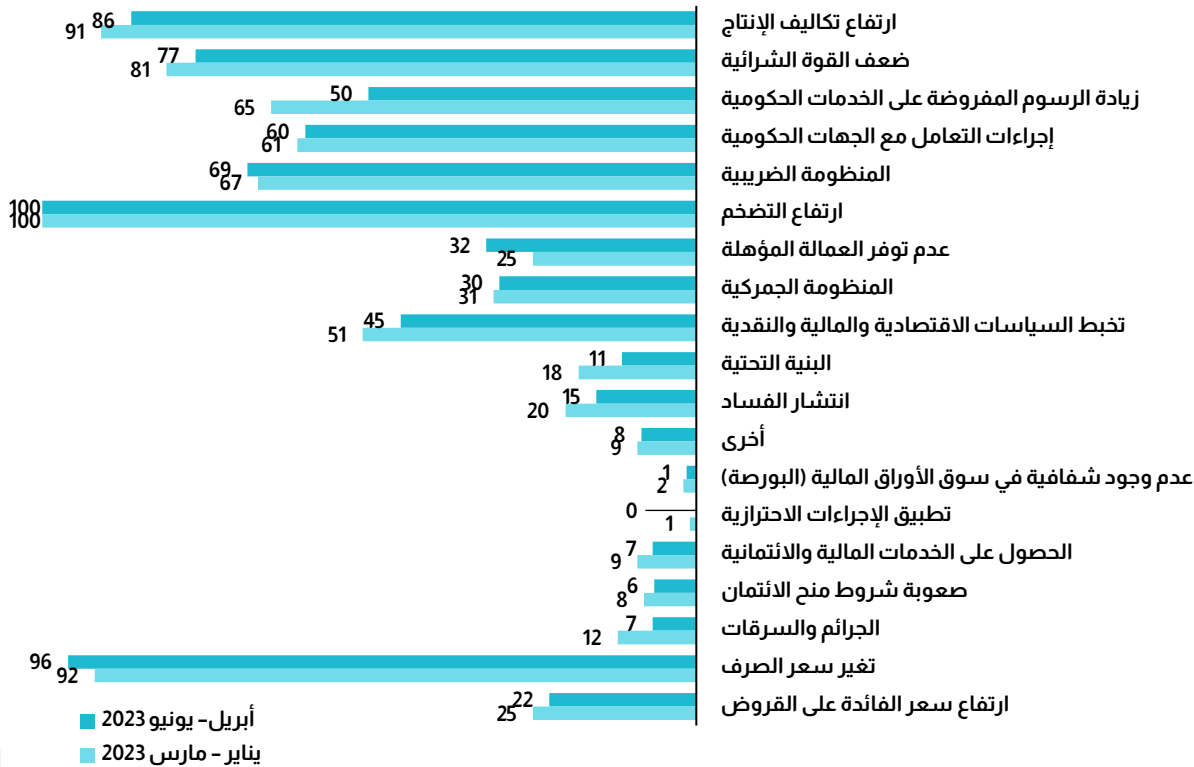
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

إجماع كافة الشركات على أن ارتفاع التضخم وعدم استقرار سعر الصرف وارتفاع تكاليف الإنتاج يمثلون أكبر معوقات تواجهها خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2023)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

لا يزال **التضخم** يتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظراً لتداعياته على جانبي العرض والطلب، فمن ناحية تسبب ارتفاع التضخم في تراجع الطلب على المنتجات، وأدى من ناحية أخرى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع العرض، وانخفاض حجم الأعمال، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويليه في المرتبة الثانية **تغير سعر الصرف** والذي تسبب في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشوه سعر الصرف لوجود أكثر من سعر بالسوق وعدم وضوح سياسة سعر الصرف، وبالتالي عدم القدرة على وضع تقديرات لأسعار المنتجات للتعاقدات الآجلة. ويأتي **ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة حيث أدى إلى زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج**، وخاصة المستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية ونقص الخامات وزيادة أسعارها مما يترتب عليه عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وضعف المبيعات في الأسواق المحلية، ويليه **ضعف القوة الشرائية الناتجة عن التضخم**، ثم **المنظومة الضريبية** متمثلة في ارتفاع معدلات الضرائب وتعدد الأنواع الضريبية بالنسبة للمشروعات، **بإلها إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية** وتأخر الإجراءات وطول المدة التي تستغرقها علاوة على استمرار التحديات المرتبطة **بزيادة رسوم الخدمات الحكومية** دون أن يقابلها تحسن حقيقي فيها، ومنها رسوم التأمينات الجمركية ورسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل، والرسوم الخاصة بهيئة تنمية الصادرات وهيئة سلامة الغذاء والأمن الصناعي.



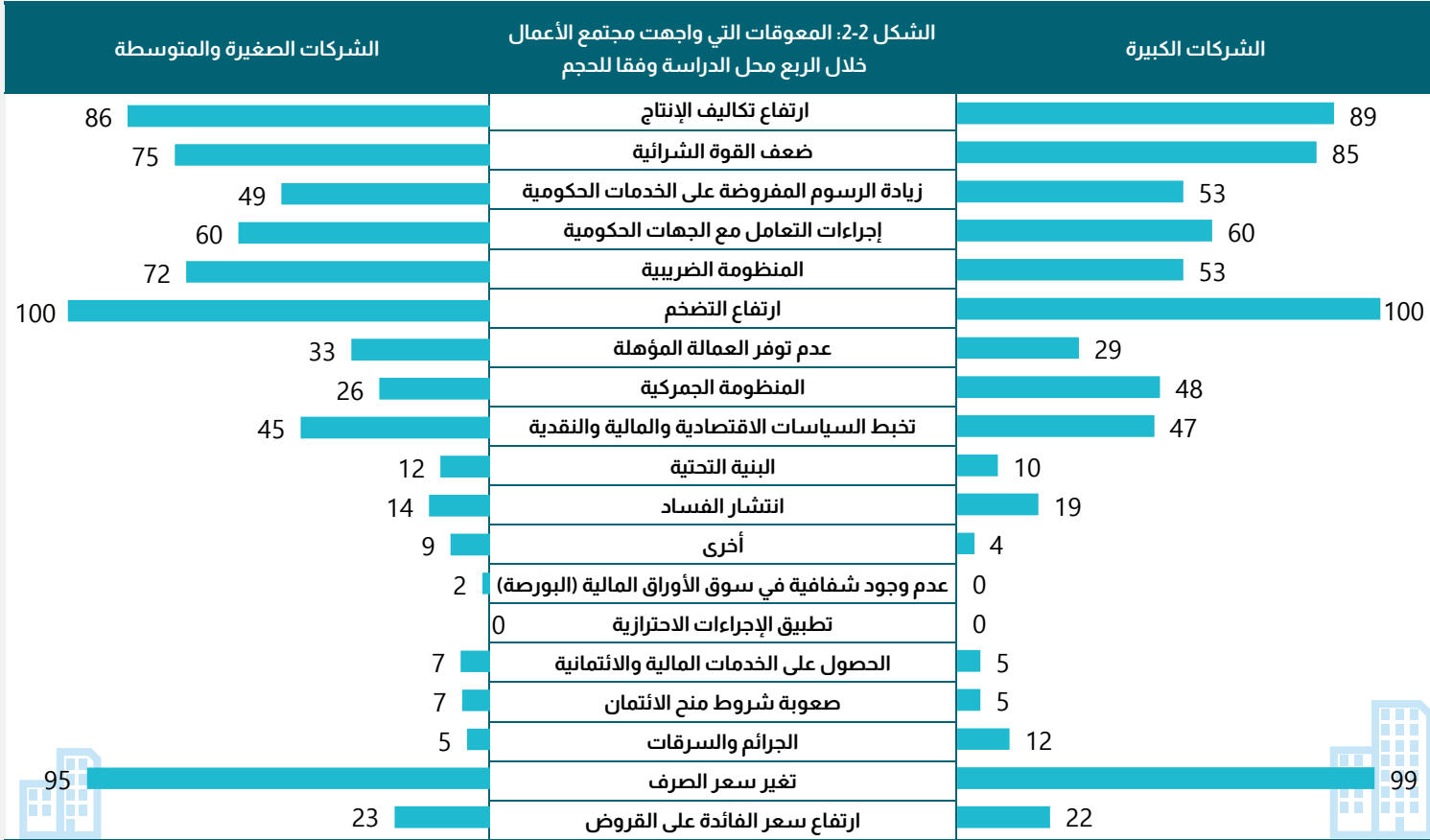
الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بالربع السابق، يتضح أن معاناة مجتمع الأعمال قد اشتدت بسبب عدم استقرار سعر الصرف ووجود أكثر من سعر ونقص العملة الأجنبية. لا يوجد تباين في ترتيب المعوقات بين الشركات بمختلف أحجامها؛ حيث تصدر ارتفاع التضخم قائمة المعوقات بين كافة الشركات، يليه التحديات التي تتعلق بارتفاع سعر الصرف في المرتبة الثانية، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة. وجاء ضعف القوة الشرائية في المرتبة الرابعة، في حين تباينت باقي المعوقات على مستوى الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة. ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2023)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد تباين كبير في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع التضخم كأكبر معوق يواجه قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والنقل والاتصالات، بينما تصدر تخط السياسات الاقتصادية والمنظومة الضريبية المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات المالية. كما جاء تغير سعر الصرف كمعوق إضافي رئيسي يواجه قطاع التشييد والبناء (الشكل 3-2).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية
0	61	89	63	96	97
0	29	61	37	69	52
0	64	57	31	61	68
0	50	89	57	94	82
100	64	61	66	57	51
0	43	11	9	13	46
27	100	100	100	100	100
0	21	37	6	7	41
100	25	4	11	15	44
0	0	17	0	17	20
0	0	24	0	17	12
0	0	0	0	0	0
25	29	0	9	0	3
0	0	15	0	4	8
0	25	0	0	0	9
0	29	0	0	0	8
81	54	91	66	100	91
0	57	0	71	7	20
10	0	0	0	0	0

ارتفاع تكاليف الإنتاج	97
زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية	52
إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية	68
ضعف القوة الشرائية	82
المنظومة الضريبية	51
عدم توفر العمالة المؤهلة	46
ارتفاع التضخم	100
المنظومة الجمركية	41
تخط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية	44
انتشار الفساد	20
البنية التحتية	12
تطبيق الإجراءات الاحترازية	0
أخرى	3
الجرائم والسرقات	8
الحصول على الخدمات المالية والائتمانية	9
صعوبة شروط منح الائتمان	8
تغير سعر الصرف	91
ارتفاع سعر الفائدة على القروض	20
عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)	0

الشكل 3-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

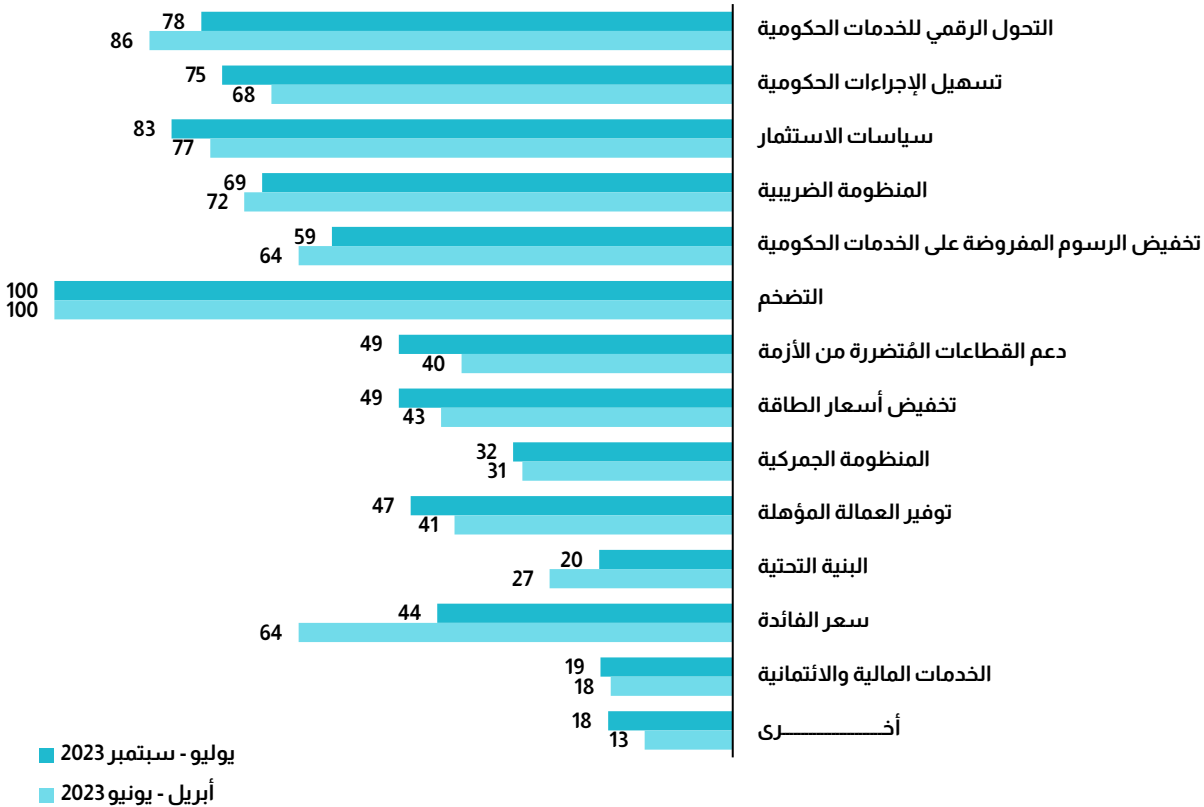


المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: الحد من زيادة معدلات التضخم والاهتمام بسياسات الاستثمار وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية فضلا عن تسهيل الإجراءات الحكومية.

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها تحسين سياسات الاستثمار التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام مع ضرورة مشاركة ممثلي مجتمع الأعمال في اتخاذ القرارات التي من شأنها تحسين الاستثمار، ويأتي الاهتمام بآليات التحول الرقمي في المرتبة التالية لما يترتب عليه من تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود وما زال الطلاب على تحسين المنظومة الضريبية وتقليل عدد الأوعية الضريبية من الأولويات التي يمكن أن تكون أداة في تحسين مناخ الاستثمار بوجه عام (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:
أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (مؤشر مطبوع وفقا لأهمية الأولويات)

المصدر: نتائج الاستبيان

1-2-2 الأولويات وفقا لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

- اجتمعت كافة الشركات على أن إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم، ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال.
- ترى الشركات الكبيرة أن الاهتمام بآليات التحول الرقمي يأتي في المرتبة الثانية من الأولويات، يليه سياسات الاستثمار في المرتبة الثالثة، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة، والمنظومة الضريبية في المرتبة الخامسة.
- أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فتري أن سياسات الاستثمار تأتي في المرتبة الثانية من الأولويات، يليها الاهتمام بآليات التحول الرقمي في المرتبة الثالثة، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة، والمنظومة الضريبية في المرتبة الخامسة (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان

2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

لا يوجد أي تباين على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحديد الأولويات التي يجب الاهتمام بها، فقد جاء إيجاد حلول لمعالجة معدلات التضخم على رأس الأولويات لجميع القطاعات الاقتصادية لما له من تأثير كبير على مختلف القطاعات، وجاء الاهتمام بسياسات الاستثمار كأولوية إضافية لقطاع الخدمات المالية.



قطاع
الخدمات
المالية



قطاع
الاتصالات



قطاع
النقل



قطاع
السياحة



قطاع
التشييد
والبناء



قطاع
الصناعة
التحويلية

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	التحول الرقمي للخدمات الحكومية
87	96	81	87	84	71	تسهيل الإجراءات الحكومية
0	72	79	90	84	91	سياسات الاستثمار
100	28	83	19	95	89	المنظومة الضريبية
98	68	71	71	73	60	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
8	32	81	48	84	67	التضخم
100	100	100	100	100	100	دعم القطاعات المتضررة من الأزمة
0	12	96	23	71	55	تخفيض أسعار الطاقة
0	8	90	19	70	58	المنظومة الجمركية
0	24	54	10	7	47	توفير العمالة المؤهلة
0	52	71	16	55	57	البنية التحتية
0	0	40	0	30	23	سعر الفائدة
54	12	48	10	54	45	الخدمات المالية والائتمانية
3	36	27	0	27	21	أخرى
63	60	0	10	0	11	

الشكل 6-2
الأولويات
وفقا
للقطاعات
الاقتصادية



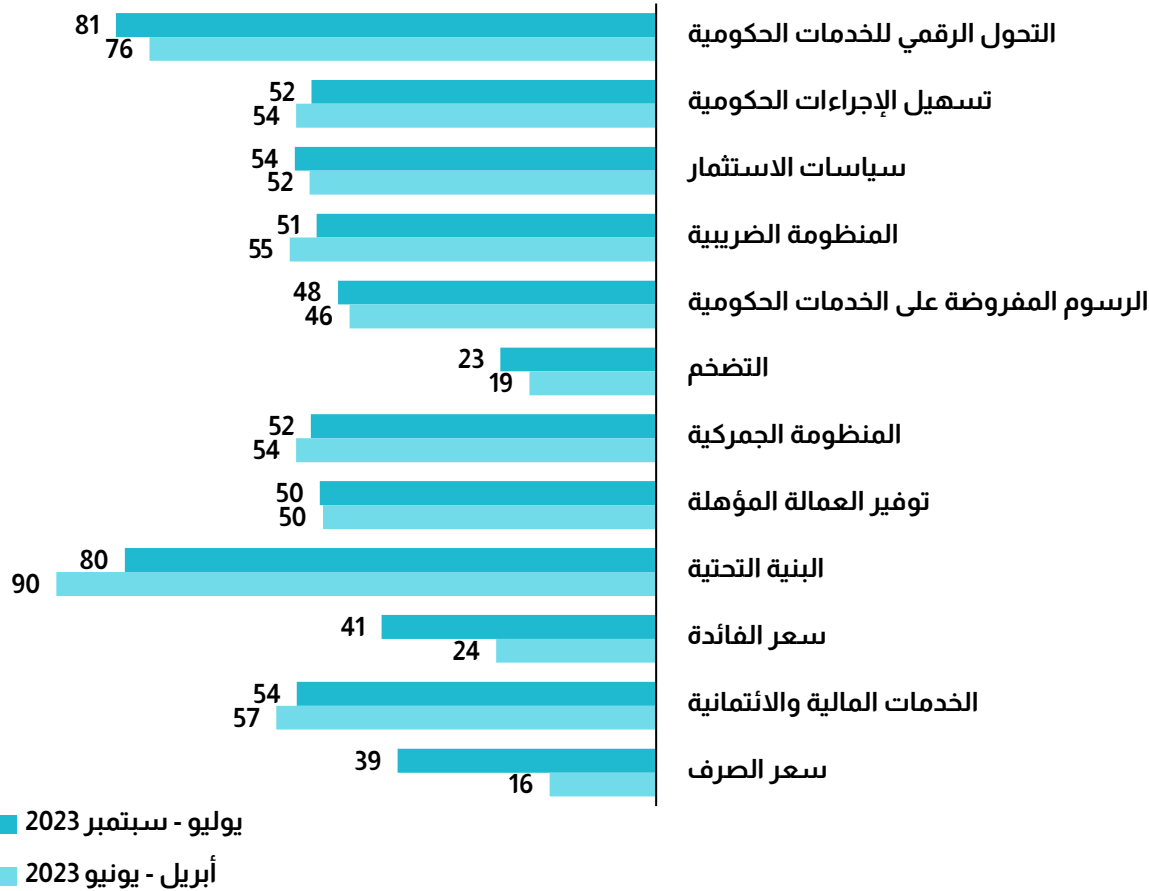
المصدر: نتائج الاستبيان.



توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين التحول الرقمي للخدمات الحكومية والبنية التحتية خلال الربع القادم

لم تختلف التوقعات حيال مجالات التحسن خلال الربع القادم عنها خلال الربع السابق. في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات التحسن في **التحول الرقمي للخدمات الحكومية** نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، ثم **البنية التحتية** نظراً للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليهما تحسين **سياسات الاستثمار**؛ وذلك بناء على تعديلات قانون الاستثمار الأخيرة. ثم تحسن **الخدمات المالية والائتمانية** يليه **تسهيل الإجراءات الحكومية** (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسين بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة حالياً
(وفقاً لنفس
منهجية
بارومتر
الأعمال)



المصدر: نتائج الاستبيان



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

تراجع غالبية مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد

سجلت مؤشرات الأداء لكل من الإنتاج والمبيعات والصادرات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، ويعد مؤشر المبيعات الأشد تراجعاً يليه استغلال الطاقة الإنتاجية. وجاء تراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية في الشركات الكبيرة أكثر حدة من الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث سجلت الشركات الكبيرة في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر، بينما حقق مؤشر المخزون قيماً أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط ولكن أقل من الربع السابق وبنفس قيم الربع المناظر.

وحققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية قيماً أقل من المستوى المحايد ومن الربع السابق ولكن أفضل من الربع المناظر، بينما سجل مؤشر المخزون قيماً أعلى من المستوى المحايد بـ 5 نقاط وأفضل من الربع السابق بـ 5 نقاط ولكن أقل من الربع المناظر بـ 3 نقاط.

أما بالنسبة لمؤشر الصادرات، فقد سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أقل من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر، في حين حققت الشركات الكبيرة قيم المستوى المحايد مثل الربع المناظر ولكن أفضل من الربع السابق.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم			الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء			
41 46 37	أبريل - يونيو 2023	الإنتاج 	أبريل - يونيو 2023	31
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	37
	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	50
38 44 36	أبريل - يونيو 2023	المبيعات المحلية 	أبريل - يونيو 2023	27
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	33
	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	47
44 71 53	أبريل - يونيو 2023	الصادرات 	أبريل - يونيو 2023	50
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	31
	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	50
41 46 39	أبريل - يونيو 2023	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أبريل - يونيو 2023	36
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	37
	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	45
55 50 58	أبريل - يونيو 2023	المخزون السلعي* 	أبريل - يونيو 2023	54
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	55
	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	54




المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

استمرار ارتفاع مؤشر الأسعار النهائية عن المستوى المحايد لكافة الشركات

سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيما أعلى من المستوى المحايد لكافة الشركات، مدفوعا بارتفاع مؤشر الأجور عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة؛ فبالنسبة للشركات الكبيرة، سجل المؤشر قيما أقل من الربع السابق ولكن أعلى من الربع المناظر، بينما حققت أسعار المدخلات قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر، وسجل مؤشر الأجور قيما أقل من السابق وأفضل من المناظر.

أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجلت في مؤشر أسعار المنتجات النهائية أداء أقل من السابق، ولكن مشابه للربع المناظر، في حين حققت في مؤشر المدخلات قيما أفضل من الربع السابق وأقل من الربع المناظر، وفي مؤشر الأجور قيما أقل من الربعين السابق والمناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	
67	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو 2023	76
75	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	85
67	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	63
8	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2023	14
0	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	0
17	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	10
56	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2023	58
96	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	88
57	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	52

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

تحسن طفيف لمؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة

- أظهرت نتائج الشركات الكبيرة ارتفاعا طفيفا في أداء مؤشر الاستثمار والذي حقق قيما أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وأفضل من الربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة، بينما استقر مؤشر التشغيل بدون تغيير عن الربع السابق دون المستوى المحايد بنقطة واحدة، وإن كان أفضل من الربع المناظر بنقطتين.
- كما أظهرت النتائج للشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الاستثمار دون المستوى المحايد بنقطة واحدة، مماثلا للربع السابق، وأقل من المناظر بنقطة واحدة بينما سجل مؤشر التشغيل خلال الربع الحالي انخفاضا بنقطة واحدة عن المستوى المحايد، وإن كان أفضل من الربع السابق بنقطة محققا نفس قيم الربع المناظر.
- ويشير ثبات مؤشرات الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات لفترة دامت أكثر من عام كامل إلى استمرار حالة الضعف التي يعاني منها الاقتصاد المصري (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	التشغيل	أبريل - يونيو 2023	
49	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	الاستثمار	أبريل - يونيو 2023	52
49	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	51
50	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	51
49	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2022	التشغيل	أبريل - يونيو 2023	49
48	يناير - مارس 2023	أبريل - يونيو 2022		يناير - مارس 2023	49
49	أبريل - يونيو 2022	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2022	47

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-3 توقعات الأداء

توقعات تتجاوز المستوى المحايد حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية، ودون المستوى المحايد بالنسبة للمخزون السلعي لكافة الشركات خلال الربع القادم

أدلت كافة الشركات بتوقعات متفائلة حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (يوليو - سبتمبر 2023)، حيث تجاوزت قيم المؤشرات المستوى المحايد وجاءت أفضل من الربعين السابق والمناظر، وإن كان ارتفاع المؤشرات لا يعكس تحسن الأداء وإنما توقعات الشركات بثبات الأوضاع خلال الفترة القادمة، في حين جاءت توقعات المخزون السلعي أقل من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر، بينما حقق مؤشر الصادرات قيما أقل من الربع السابق وأفضل من الربع المناظر، مما يعكس رأي مجتمع الأعمال في ضعف الوضع التنافسي للسوق المصري في الأسواق الخارجية، وبحث العملاء عن أسواق بديلة له (الشكل 4-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2022	الإنتاج	يوليو - سبتمبر 2023	
57	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2022	الإنتاج	يوليو - سبتمبر 2023	61
47	أبريل - يونيو 2023	يوليو - سبتمبر 2022		أبريل - يونيو 2023	54
52	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	53
57	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2022	المبيعات المحلية	يوليو - سبتمبر 2023	57
48	أبريل - يونيو 2023	يوليو - سبتمبر 2022		أبريل - يونيو 2023	56
50	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	50
55	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2022	الصادرات	يوليو - سبتمبر 2023	50
59	أبريل - يونيو 2023	يوليو - سبتمبر 2022		أبريل - يونيو 2023	56
49	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	48
56	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2022	استغلال الطاقة الإنتاجية	يوليو - سبتمبر 2023	61
47	أبريل - يونيو 2023	يوليو - سبتمبر 2022		أبريل - يونيو 2023	55
47	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	49
46	يوليو - سبتمبر 2023	يوليو - سبتمبر 2022	المخزون السلعي*	يوليو - سبتمبر 2023	42
51	أبريل - يونيو 2023	يوليو - سبتمبر 2022		أبريل - يونيو 2023	50
52	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2022		يوليو - سبتمبر 2022	53

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات النهائية بقيم أعلى من المستوى المحايد وإن كان أقل حده من الربعين السابق والمناظر، مدفوعا بتوقعات بثبات الأجور خلال الربع القادم وثبات مؤشر المدخلات

سجل مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة انخفاضا في مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربع السابق بنقطتين وان كان أكبر من الربع المناظر بـ 21 نقطة وهذا يدل على صعوبة توفير العملة الصعبة التي تحتاجها الشركات في عملية الاستيراد. وسجل مؤشر الأجور انخفاضا عن الربع السابق بـ 4 نقاط ولكن جاء مماثلا للربع المناظر عند المستوى المحايد.

وحقق مؤشر التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا في مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربعين السابق والمناظر بـ 3 نقاط، كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع مؤشر الأجور عن الربع السابق بنقطة واحدة وأقل من الربع المناظر بنقطة واحدة مع ارتفاع معدلات التضخم ومطالبة العمالة برفع الأجور (الشكل 3-5).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للرجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يوليو - سبتمبر 2023	أبريل - يونيو 2023	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2023	
59	62	65	67	62	
62	65	67	67	65	
60	67	67	67	67	
34	32	34	11	32	
31	34	11	11	34	
31	11	11	11	11	
51	50	54	50	50	
50	54	50	50	54	
52	50	50	50	50	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الكبيرة وانخفاض طفيف في الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة

توقعت الشركات الكبيرة ثبات مؤشر الاستثمار والتشغيل عند المستوى المحايد وبنفس قيم الربعين السابق والمناظر، باستثناء مؤشر التشغيل والذي حقق قيمة أعلى من الربع المناظر بنقطة واحدة، بينما توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر التشغيل أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وبنفس قيم الربع السابق، وأعلى من الربع المناظر بنقطتين. كما تتوقع انخفاضا طفيفا في مؤشر الاستثمار بنقطة واحدة دون المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للرجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يوليو - سبتمبر 2023	أبريل - يونيو 2023	يوليو - سبتمبر 2022	يوليو - سبتمبر 2023	
49	50	50	50	50	
50	50	50	50	50	
50	50	50	50	50	
51	50	50	49	50	
51	50	50	49	50	
49	49	49	49	49	

المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2023)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²
	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى
النشاط الاقتصادي												
الإنتاج	33	50	50	0	55	25	38	38	25	67	33	0
المبيعات المحلية	33	50	50	0	55	25	38	38	25	67	33	0
الصادرات	—	—	—	—	67	0	50	50	—	—	100	0
المخزون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	33	50	50	0	60	25	25	50	25	67	33	0
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	50	0	100	0	50	0	100	0	67	0	50	59
أسعار المدخلات الوسيطة	—	—	—	—	38	17	33	50	—	—	0	0
مستوى الأجور	57	0	75	25	53	0	88	13	50	0	100	0
المدخلات الأساسية												
الاستثمار	50	0	100	0	50	13	75	13	50	0	100	0
التشغيل	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	50	0

جدول 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2023)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²	مؤشر ²
	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى
النشاط الاقتصادي												
الإنتاج	70	13	25	63	64	13	38	50	52	0	92	8
المبيعات المحلية	70	13	25	63	64	13	38	50	52	0	92	8
الصادرات	—	—	—	43	25	75	0	—	—	100	0	0
المخزون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	67	13	31	56	64	13	38	50	52	0	92	8
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	50	0	100	0	57	0	75	25	55	0	83	17
أسعار المدخلات الوسيطة	—	—	—	—	50	0	100	0	—	—	50	0
مستوى الأجور	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0
المدخلات الأساسية												
الاستثمار	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0
التشغيل	50	0	100	0	47	13	88	0	50	0	100	0

1. تمثل الأرقام نسبة إجمالي الوجود مجموع الوجود بأعلى، وأقل، قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2. مساو المتوسط لمؤشرات المتغيرات، الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الفمحة.

جدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(أبريل - مايو - يونيو 2023)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
							النشاط الاقتصادي
31	59	32	9	41	45	36	الإنتاج
27	68	18	14	38	48	36	المبيعات المحلية
50	22	56	22	44	40	35	الصادرات
54	35	40	25	55	37	40	المخزون
36	55	27	18	41	45	36	مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية
							الأسعار
76	0	32	68	67	0	49	أسعار المنتجات النهائية
14	0	17	83	8	1	7	أسعار المدخلات الوسيطة
58	0	73	27	56	0	78	مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
52	0	91	9	49	4	95	الاستثمار
49	5	95	0	49	8	89	التشغيل

جدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(يوليو - أغسطس - سبتمبر 2023)¹

مؤشر ²	الشركات الكبيرة			الشركات الصغيرة والمتوسطة			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
							النشاط الاقتصادي
61	0	64	36	57	12	54	الإنتاج
57	9	59	32	57	13	53	المبيعات المحلية
50	11	78	11	55	15	55	الصادرات
42	10	55	35	46	13	63	المخزون
61	0	64	36	56	12	57	مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية
							الأسعار
62	5	55	41	59	1	68	أسعار المنتجات النهائية
32	6	39	56	34	3	47	أسعار المدخلات الوسيطة
50	0	100	0	51	0	95	مستوى الأجور
							المدخلات الأساسية
50	0	100	0	49	2	98	الاستثمار
50	5	91	5	51	1	96	التشغيل

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.